"ما نسبه السيرافي (ت٣٦٨هـ) الى المبرّد (ت ٢٨٥هـ) من آراء نحوية في غير كتبه في شرحه على كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)"

الكلمة المفتاح: السيرافي
البحث مستل من رسالة ماجستير

أ.د.عثمان رحمن حميد ألأركي عمر عواد عبد الله

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية المديرية العامة لتربية ديالى

Dr.prof_othman @yahoo.com Abbody*2011*@yahoo.com

الملخص

تقدّم هذا البحث الموسوم بـ ((ما نسبه السيرافيّ إلى المُبرِّد من آراء في غير كتبه في شرحه على كتاب سيبويه)) ليعالج موضوع نسبة الآراء النحوية للمُبرّد في غير كتبه المطبوعة، التي لم نقف عليها، من باب توثيق الدراسة النحوية، وذلك بِنَسْبِ كلّ رأيٍ إلى قائله، ونظرًا إلى أهمية هذا البحث الذي يهدف الوقوف على الحقيقة العلمية . وبعد ذلك سعى البحث إلى تمحيص تلك الآراء وتوثيقها وتدقيقها، وعمد إلى بيان موقف السيرافيّ من المُبرِّد. موضع البحث بالمُخالفة أو الموافقة، ثم درسنا رأي المُبرِّد متحققين من نسبته إليه، من خلال التحقق من وقوعه في غير كتبه المطبوعة التي لن تصل إلينا، كما عُزِّزَ البحث بذكر بعض آراء النحويين القدامى والمحدثين وموازنتها مع آراء المبرد التي نسبها السيرافي إلي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله مستحق الحمد، والصلاة والسّلام على أفصح من نطق بالضّاد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

لقد جاء هذا البحث الموسوم بـ (ما نسبه السيرافيّ إلى المُبرِّد من آراء في غير كتبه في شرحه على كتاب سيبويه)، ليُسلط الضوء على علمين كبيرين من أعلام النحو العربي هما: أبو العبّاس المُبرِّد، وأبو سعيدٍ السيرافيّ الذي نسب إليه بعض الآراء النحوية، عامدًا الوقوف على شرحها وتوضيحها، بأسلوب الموازنة العلمية، متوخيًّا الدقة والموضعية في النقل والمناقشة، لإثبات الحقيقة العلميّة التي يرتضيها المنهج السليم في البحث العلمي.

المسألة الأولى: نصب (كلاكِلًا وصدورًا) على التمييز:

أورد السيرافيّ رأي المُبرِّد في توجيه إعراب (كلاكلًا)، و (صُدورًا) في قول جرير:[١]

مشقَ الهواجرُ لحمهُنّ مع السُّرى حتّى ذهبنَ كلاكلًا وصُدُورًا

إذ قال: ((وكان المُبرِّد يقول: نصبها على التمييز؛ لأنّ الكلاكل والصّدور أسماء ليس فيها معنى الفعل)).[٢]

وما نقله السيرافيّ عن المُبرِّد لم أعثر عليه في آثاره التي وصلت إلينا.

أمّا سيبويه (ت١٨٠هـ)، فقد نصب (كلاكلًا)، و (صُدورًا) على الحال، وقدّره (ذهبَ قُدُمًا) و(ذهبَ أُخُرًا)، أي: (ذهبَ مُتقدّمًا)، و(ذهبَ مُتأخّرًا)، وهو مصدر وقع موقع الحال[٣]، وجعل (كلاكلًا) و (صدورًا) بمعنى ناحلاتٍ، كقول ذي الرّمة:[٤]

فلم تبلغْ ديارَ الحيِّ حتى طَرَحنَ سخالَهنّ وإضنَ آلآ

فجعل (آلآ) بمعنى (الناحلات).[٥]

وأنكر المُبرّد ما قاله سيبويه، وذهب إلى أنّ (كلاكلًا) و(صُدُورًا) تمييز وليست حالًا، وهو بمنزلة (طبتُ بذلك نفسًا)؛ لأنّه اسمٌ جنس ليس فيه معنى الفعل.[٦]

وذهب الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) إلى تأييد المبرِّد في نصب هذا اللفظ على التمييز، إلّا أنّه قد دافع عن سيبويه، وقال إنّه ذكر الحال وهو يُريد التمييز، وخطّأ من تأوّل نصبه على الحال عند سيبويه[٧]، وهذا ما نبّه عليه محقق الكتاب عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م)، إذ قال: ((وشاهِدُ نصبِ (كلاكلًا)، و(صُدُورًا) على الحال، في حدّ عبارة سيبويه، وهو إنّما يُريد التمييز، وكثيرًا ما يُعبّر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام، كما فعل في قوله: (هذه جُبّتُكَ خزًا) فسمّى الخزّ حالًا. ويعني أنّها لم تنصب على التشبيه بالظرف)).[٨]

وارتضى أبو حيّان (ت٧٤٥هـ)، مذهبَ المُبرِّد وخطّأ سيبويه، فقال: ((والنّاس في هذا المنتصب هنا مذهبان في الإعراب، فالمُبرّد يجعله ممّا انتصب على التمييز، والأصل: (حتى ذهبتْ كلاكلهنّ وصُدورهنّ) ثمّ نُقل فنُصب. قال: وقول سيبويه فيه أنّه حالٌ خطأ؛ لأنّه جامد)).[٩]

وما عزاه كُلٌّ مِنْ الأعلم الشنتمري وأبي حيّان الأندلسي إلى المُبرِّد لم أقف عليه في كتبه المتوافرة بين أيدينا.[١٠]

ويبدو أن توجيه المُبرِّد في نصب (كلاكلًا، وصُدورًا) على التمييز هو الأولى؛ لأنّ كُلًا من (الكلاكل والصدور) اسم جامد غير مشتق، وكذلك الذي يؤيّد مذهب المُبرِّد أنّ الأعلم

الشنتمري قد برّر مذهب سيبويه في جواز نصب (كلاكلًا)، و(صُدورًا) على الحال وهو يُريد التمييز.

المسألة الثانية: إعراب (خليْلًا)

نقل السيرافيّ رأي المُبرِّد في توجيه إعراب (خَليْلًا) في قول الشّاعر:[١١]

أيامَ جُملِ خليلًا لو يخاف لها صُرمًا لَخُولِطَ منهُ الرّوحُ والجَسَدُ.

إذ قال: (((وأمّا أيامَ جُملِ خليلًا) فإنّ أبا العبّاس قال في (خليلًا) قولين؛ أحدُهما: أنّ (خليلًا) مفعولٌ به، وتقديره: (أعني خليلًا)، والآخر: أن يكون حالًا، ويجعلُ (أيام) مضافةً إلى (جُمْل)، وفي اضافتها لها تُحدِثُ معنى فعلٍ لها، وشبّههُ بقوله: (لقيتُهُ يومَ عبدِ الله قائمًا)؛ إذا عرّفت (اليوم) بـ (عبد الله) ولم تُضفهُ إلى المُبتدأ والخبر؛ لأنّ (يومَ عبدِ الله) إنّما يضافُ إليه إذا كان له فيه أثرٌ يكون له يومٌ يُذكرُ به قائمًا، ويكون له يومٌ آخر يُذكرُ به راكبًا)).[١٢]

وما نقله السيرافيّ عن المُبرِّد لم أعثر عليه في آثاره التي وصلت إلينا.

وعلى أيّة حالٍ فالمُبرّد يُجيزُ نصبَ (خليلًا) من وجهين، أحدهما: أنّ (خليلًا) منصوبٌ على الاختصاص، والتقدير: أعني خليلًا، والآخر: نصبهُ على الحال، وتجعل (أيامَ) مضافةً إلى جُمْل)، وفي اضافتها إليها يحدث معنى فعل لها.

أمّا سيبويه فقال: ((وممّا جاء وفيه معنى التّعجّب كقولك: يا لكَ فارسًا! قول الأحوص ابن شريح الكلابيّ:[١٣]

تمنّاني لِيلْقَاني لقيطٌ أعامِ لكَ بن صعصعة بن سعدِ

وإنّما دعاهم لهم تعجّبًا؛ لأنّه قد تبيّن لك أنّ المُنادى يكون فيه معنى (أفعِل به)، يعني يا لكَ فارسًا. وزعم الخليل (رحمه الله) أنّ هذا البيت مثل ذلك؛ للأخطل:

أيامَ جُملِ خليلًا لو يخاف لها ... ...)).[١٤]

فسيبويه استشهد بالبيت على حذف فعل التعجّب والاكتفاء باللام وهذا ما استعملته العرب، كقولك: يا لكَ فارسًا، كأنّه نادى مضمرًا وأضمر معه فعلًا يراد التّعجّب، كأنّه قال: يا هذا أعجبُ لك فارسًا، ومعناه أعجبُ بك فارسًا، وفي البيت كأنّه قال: يا عامرُ بنُ صعصَعةَ أعجبُ لكَ من تمنّي لقيط إيّاكَ وتمنّي لقيطٍ شُريحَ كتمنّيه لعامر.[١٥]

أمّا بيت الأخطل فالشّاهد فيه نصبُ (خليلًا) والتّقدير: أعجبُ بها خليلًا، وما أعجبها خليلًا.[١٦]

واعترض المبرّد على ما أجازه سيبويه في بيت الأخطل، فقال: ((ومن ذلك قولُهُ في هذا الباب، زعم الخليلُ أنّ قوله:

أيـامَ جُـمـلٍ خليـلًا لو يخاف لها . . . . . .

قال : هذا بمنزلة قولك: حسبُكَ به رجلًا، وللّه درّه فارسًا))[١٧]، وقال: ((وإنّما هذا كقولك: أتيتُهُ يومَ عبدِ الله قائمًا، إذا عُرِفَ اليومُ به، ولم تُضفهُ إلى الابتداء والخبر)).[١٨]

واعترض ابن ولّاد (ت ٣٣٢هـ) على المُبرِّد، فقال: ((قولُهُ يُوجبُ أن يذهب إلى أنّ نصبهُ على الحال، والحال غير جائزة ههنا، والمسألة التي مثّل بها غير جائزة على ما ذهب إليه ... والحُجّة في فساد الحال ههنا أنّه لا يعمل في الحال إلّا ما عملَ في صاحب الحال، كقولك: جاء زيدٌ راكبًا، فهذا الفعل عمل في زيدٍ وفي حاله، ولو قلت: جاءَ غُلامُ هندٍ راكبةً لم يَجُز؛ لأنّ الفعل إنّما عمل في الغلام ولم يعمل في هند، وكذلك هذا الذي ذكره؛ لأنّ الفعل عاملٌ في (أيامُ جُمْل) وليس بعاملٍ في (جُمْل)، وكذلك المسألة التي مثّل بها، وهو قولك: لقيتُكَ يومَ عبدِ الله قائمًا، فإنّما الفعل في اليوم، ولم يعمل في عبد الله، ولو جعلت (قائمًا) حالًا من (الكاف) أو (التاء) في لقيتُكَ جاز ...)).[١٩]

أمّا ابن السيرافيّ (ت٣٨٥هـ)، فقال: ((وفي شعره: أيّامَ جُملٌ خليلٌ. جُملٌ مبتدأ، وخليلٌ خبره. وأضاف الأيّامَ إلى جُملةِ الكلام)).[٢٠]

المسألة الثالثة: الخلاف في عِلّة بناء (الآن)

نهج السيرافيّ نهجًا مُغايرًا للمُبرِّد في عِلّة بناءِ (الآن)، وعلّة بنائها عنده ((لزومها في هذا الموضع في الأسماء قد ألحقها بشبه الحروف، وذلك أنّ الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليّتها، غير زائلة عنها، ولا بارحة منها)).[٢١]

فمذهب السيرافي أنّها بُنيت؛ لأنها لزمت موضعًا واحدًا يُشبه الحرف، وأنّ الحروف لازمة لموضعها التي وُضعت فيها في أوّليتها، والحروف مبنيةٌ، فيُبنى ما أشبه الحرف.

ونقل السيرافي في قول المُبرِّد: ((قال أبو العبّاس المُبرِّد: الذي أوجبَ بناءها أنّها وقعت في أوّل أحوالها بالألف واللام، وحُكمُ الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثمّ يدخل

عليها ما يعرّفها من اضافة أو ألف ولام، فخالفت (الآن) سائرَ أخواتها من الأسماء، بأن وقعت معرفة في أوّل أحوالها ولزمت موضعًا واحدًا، فبُنيت لذلك المعنى. قاله أبو العبّاس أو نحوه)).[٢٢]

فكلام المُبرِّد واضحٌ ،فهو يرى الأداة للتعريف؛ لأنّها وقعت في أوّل أحوالها بالألف واللام، وهذا الذي أوجب بناءها، وتابع المُبرِّد في ذلك ابن السراج (ت٣١٦هـ)[٢٣]، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[٢٤]، والصبان (ت ١٢٠٥هـ).[٢٥]

وما نقله السيرافي عن المبرد لم يتيسر العثور عليه في آثار المبرد المتوافرة بين ايدينا.

أمَّا سيبويه فلم أجده يتكلم على الالف واللّام في كلمة (الانَ).[٢٦]

قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): ((وأصل (الآن) إنَّما كان (أوان) حذفت منهما الألف وغيرت واوها الى الألف، كما قالوا في الراح؛ الرياح؛ أنشدني أبو القمام الفقعسي:[٢٧]

كأَنَّ مكاكيّ الجواء غُدَيّةٌ نشاوى تساقوا بالرياح المفلفل

فجعل الرياح والأوان على جهة فعل ومرة على جهة فعال؛ كما قالوا: زمن وزمان. وإنْ شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللّام، ثم تركتها على مذهب (فعل) فأتاها النصب من نصب فعل، وهو وجه جيّد، كما قالوا: نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم (عن قيل وقال وكثرة السؤال)[٢٨]، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان، ولو خفضتا على أنَّهما أخرجتا من نية الفعل كان صواباً؛ سمعت العرب تقول: من شُبَّ الى دُبَّ بالفتح، ومن شُبٍّ الى دُبٍّ، يقول: مذ كان صغيراً الى أن دبَّ، وهو فَعَلَ)).[٢٩]

فكلام الفراء يتضمن أمرين في علة بناء (الآن) أحدهما: أنَّ أصله من آن الشيء يئين، إذا أتى وقته، نحو : (آنَ لك أن تفعل)، و (أنَى لك أن تفعل)، و (أنّى لك أنْ تفعل)، وآخر (آنَ) كما قالوا: رياح وراح.[٣٠]

وقد ردَّ السيرافي ما قاله الفراء، فقال: ((والذي قاله الفراء خطأ، أعني الوجه الأول من الوجهين؛ لأنَّ الألف واللّام وإن كانتا للتعريف، كدخولهما في (الرجل)، فليس لـ (آن) الذي هو فعل وفاعل، وإن كانتا بمعنى (الذي) لم يجز دخولهما إلا في ضرورة، كالُيجَدّع، واليتقطّع ... وأمَّا ما شبهه به من نهيه عليه السلام عن قيل وقال، فغير مُشبه له؛ لأنَّه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا تدخل عليهما الألف واللّام)).[٣١]

أمَّا أبو اسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، فقال: ((بني (الآن) وفيه الألف والّلام؛ لأنَّ الألف والّلام دخلتا بعهد غير متقدم ... وهذه الالف والّلام تنوبان عن معنى الاشارة، المعنى أنت الى هذا الوقت تفعل))[٣٢]، وذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ): ((فالألف والّلام في (الآن) زائدة ... فالذي يدلُ على الّلام في (الآن) زائدة أنَّها لا تخلو من أن تكون للتعريف كما يظن مخالفنا أو تكون زائدة لغير التعريف كما نقول نحن، فالذي يدلُ على أنَّها لغير التعريف أنا اعتبرنا جميع ما لامه للتعريف، فاذا اسقاط لامه جائزٌ فيه، وذلك نحو : الرجل ورجُل، والغلام والّلام، ولم يقولوا: افْعَله (آن)، كما قالوا أفعْلهُ (الآن) فدلَّ هذا على أنَّ الّلام فيه ليست للتعريف، بل هي زائدة كما يزاد غيرها من الحروف)).[٣٣]

وممّا تقدَّم من آراء فإنَّ (الآن) مبنية عند النحاة، إلا أنَّهم اختلفوا في علة بنائها، وكلٌّ أدلى بدلوه كما تقدَّم، والذي أراه راجحًا عندي أنَّ علة بناء (الآن) لزومها الألف والّلام بدليل أنَّه لا يوجد نصٌ يفارقها، وهذا مذهب المبرد وغيره من النحويين، وأمَّا قول الزجاج ففيه نظر؛ لأنَّ أسماء الاشارة مجردة من لام التعريف، وأمَّا ما صرّح به ابن جني من أنَّ الألف والّلام زائدة فإنَّه يفتقر الى الدليل؛ لأنَّ الزائد يمكن الاستغناء عنه.

المسألة الرابعة: حُكمُ اجتماع ضمائر متّصلة الأقرب والأبعد فيهما سواء:

لقد ذكر السيرافي رأي المُبرِّد في هذه المسألة: ((وأبو العبّاس المُبرِّد يذهب إلى قول النحويين وقياسهم، ويجعل إضمار الغائب والمُتكلّم والمُخاطب في التّقديم والتأخير سواء، ويُجيزُ: أعطاهوكَ وأعطاهوني وأعطاكني، ويستجيده، ويراهُ صحيحًا)).[٣٤]

وبالعودة لمؤلّفات المُبرّد والبحث فيها، لم أعثر على نصّ صريحٍ يوافقُ ما نُسِبَ إليه.

أمّا سيبويه فقال في (هذا باب إضمار المفعولين الذين تعدّى إليهما فعلُ الفاعل).: ((فإذا كان المفعولان اللذان تعدّى إليهما فعلُ الفاعلِ مُخاطبًا وغائبًا، فبدأت بالمُخاطب قبل الغائب، فإنّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (أيًا)، وذلك قوله: أعطيتكه وقد أعطاكه، وقال عزّ وجلّ: ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُم أَنُلْزِمكُمُوها وَأَنْتُم لَها كَارِهُون﴾[٣٥]، فهكذا إذا بدأت بالمُخاطب قبل الغائب، وإنّما كان المُخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أنّ المخاطب أقرب إلى المتكلّم من الغائب، فكما كان المتكلّم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المُخاطب، كان المُخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب. فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوك، فهو في القُبح وأنّه لا يجوز، بمنزلة المُخاطب والغائب إذا بُدئ بهما قبل المتكلّم،

ولكنّك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إيّاكَ. وأمّا قول النحويين: قد أعطاهوكَ وأعطاهوني، فإنّما هو شيء قاسوه ولم يتكلّم به أحد من العرب)).[٣٦]

ينصّ سيبويه على أنّ الفعل إذا اتّصل به مفعولان وجب مراعاة الترتيب مع الاتصال، نحو: أعطانيك، وأعطانيه، وأعطاكه، وترتيبُ ذلك أنّ المتكلّم هو الأقرب، ثمّ المُخاطب، ثمّ الغائب هو الأبعد، ومنع تقدّم الأبعد (الغائب) على الأقرب (المتكلم) و(المُخاطب)، نحو: أعطاهوني، وأعطاهوكَ، وعدّهُ قُبحًا؛ لأنّ العرب لم تتكلّم به، ولا يجوز هذا عنده إلّا بالانفصال، نحو: أعطاهُ إيّاي، وأعطاهُ إيّاكَ.[٣٧]

وممّا مرّ يتّضح أنّ المُبرّد في رأيه يسير على نهجٍ مُخالفٍ لسيبويه، فهو يُجيز تقديم الأبعد (الغائب) على الأقرب (المُخاطب) و(المتكلّم)، وتقديم المُخاطب على المتكلّم مع الاتصال، نحو: أعطاهوكَ وأعطاهوني وأعطاكني، لأنّ لا يفرّق بين المتكلّم والمُخاطب والغائب في الرّتبة في حال اتّصالها بالفعل، وجعل هذا قياسًا.

وذهب ابن السّراج إلى ترجيح قول المُبرّد، فقال: ((... وتقول: أعطانيه، وأعطانيك، ويجوز: أعطاكني، فإن بدأ بالغائب قال: أعطاهوني، وقال سيبويه: هو قبيح، لا تكلّم به العرب، وقال أبو العبّاس: هذا كلام جيد ليس بقبيح)).[٣٨]

وذكر ابن يعيش: ((وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضّمير الأبعد على الأقرب قياسًا، وهو رأي أبي العبّاس محمد بن يزيد وكان يُسوّي بين الغائب والمُخاطب والمتكلّم في التقديم والتأخير ويُجيز أعطاهوكَ وأعطاهوني وأعطاكني ويستجيده، ولم يرض سيبويه مقالتهم وقال هو شيءٌ قاسوه ولم يتكلّم به العرب فاعرفه))[٣٩]، وقال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): ((فلو قُدِّمَ الأبعدُ في الرّتبة امتنع الاتّصال ووجب الانفصال، نحو: أعطيته إيّاك، وحسِبتهُ إيّاك، وأجاز المُبرِّد الاتّصال في هذا النوع، كقولك: أعطيتهوك. وحكى سيبويه تجويز ذلك عن بعض المتقدّمين، وردّه بأنّ العرب لم تستعمله. وقد رُويَ أنّ عُثمان (ت٣٥هـ)(رضي الله عنه) قال: ((إنّ الباطلَ أراهُمني شيطانًا))[٤٠]، ففيهِ حجّة للمُبرّد على سيبويه)).[٤١]

وواضح من النّص أنّ ابن مالك يميل إلى تأييد ما ذهب إليه المُبرِّد بدليل قول عثمان بن عفّان (ﷺ)، إلّا أنّه في كتابه التّسهيل يؤيّد ما قاله سيبويه، فقال: ((وجب في غير نُدور تقديم الأسبق رتبةً مع الاتّصال، خلافًا لكثير من القدماء)).[٤٢]

وعزا أبو حيّان الأندلسي إلى الكسائي (١٨٩هـ) أنّه يوجب الانفصال بشرط أن يكون ضمير مثنى أو ضمير ذكور، نحو: الدّرهمان أعطيتُهُناك، والزّيدون ظننتهموكم، إلّا أنّ يجوز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنّث نحو: الدراهم أعطيتُهُنَّكُنّ.[٤٣]

وعزا السيوطي (ت٩١١هـ) إلى الفرّاء أنّه يوجبُ الانفصال إلّا أن يكون ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتّصال، والانفصال أحسن، نحو: الدّرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك.[٤٤]

ويظهر ممّا تقدّم أنّ ما ذهب إليه سيبويه في حكم اجتماع ضميرين متصلين (أعطاهوني) و (أعطاهوك)، الأقرب منهما أبعد هو الصّواب؛ لأنّ الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه؛ لأنّها أعرف، وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المُخاطب على الغائب؛ لأنه الأقرب إلى المتكلّم، وإذا قدّم الغائب على المتكلّم فالانفصال هو الأحسن، وأمّا ما ذهب إليه المبرِّد فينقصه السّماع؛ لأنّ العرب لا تتكلّم به، ولم يُسمع ذلك منهم، وما رُويَ عن عثمان بن عفّان (رضي الله عنه) هو نادر.

المسألة الخامسة: تقدير الناسخ بعد (كيف) و(ما).

رجح السيرافي قول سيبويه في تقدير الناسخ بعد (كيف)، و (ما)، نحو: كيف تكون وزيداً؟ خلافاً للمبرد الذي قال: ((لم يذهب سيبويه الى اختصاص (كيف) بالمستقبل، و (ما) بالماضي، وإنَّما أراد التمثيل على الوجه الذي يمكن أن يُمثل به، وبيّن هذا بقوله: كأنَّه قال: والتمثيل ليس بحدٍ لا يتجاوزُ، وإنَّما جاز عنده في (كيف) و (ما) في لغة من حكى عنه ذلك، وهم ناسٌ من العرب؛ لأنَّ (كنْتَ) و (تكونُ) يقعان ههنا كثيراً، وما كثر في الكلام حُذِفَ تخفيفاً، كأنَّه قد نُطِقَ به)).[٤٥]

وذكر السيرافي رأي المُبرِّد فقال: ((وقد ردَّ عليه المُبرِّد لفظه في تقدير الناصب في (كيف)، و (ما) وذلك أنَّ سيبويه قدّر فقال: كيف تكونُ أنت وقصعةً من ثريد، وما كنتَ أنت وزيداً، فقال المُبرِّد: ولِمَ جعل (كيف) مختصة بـ (تكونُ)، و (ما) مختصةً بـ (كنت)؟)).[٤٦]

وقد بحثت عن نص المُبرِّد هذا في كتبه المتوافرة بين أيدينا فلم أعثر عليه، ممّا يدلّ على نقل السيرافي لآراء ينسبها للمبرِّد لم يرد ذكرها عند المُبرِّد نفسه، ممّا وصل إلينا، وربّما ورد ذكرها في بعض كتبه المفقودة.

قال سيبويه: ((وزعموا أنَّ ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما)، و (كيف)، ولكنَّهم حملوه على الفعل، على شيءٍ لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أراد من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف)، كأنَّه قال: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأنَّ كنْتَ وتكون يقعان هاهنا كثير ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث)).[٤٧]

واعترض المُبرِّد على سيبويه، فقال: ((ولا أرى هذا في القياس إلا سواء؛ لأنَّ حروف الاستفهام إذا كن للفعل فإنَّما يضمر فيهن على قدر ما كان ظاهراً، وأنت قد تقول: ما تكون وزيداً؟ كما أقول: ما صنعت وزيداً وما كنت وزيداً؟ كما أقول: كيف تكونُ وزيداً؟ فالماضي والمستقبل فيهما سواء في القياس)).[٤٨]

فالمُبرِّد في هذه المسألة يرجح القياس؛ بوصفه أصلاً من أصول العربية التي اعتمد عليها في تحديد أحكامه، وبناء قواعده، إذ يستقر الوجه النحوي لديه، في حين أنَّ سيبويه يعتدّ بما سمع عن العرب على الرّغم من قلته، وذلك أنّ السماع هو الأصل الأول من أصول الاحتجاج، هو ما دفع سيبويه بالاعتداد به في مسائل كثيرة.

أمَّا ابنُ ولاد فقد رجح ما صرّح به سيبويه، إلا أنَّه قد وافق المُبرِّد في الأمثلة التي ذكرها، وأجاز وقوع المضارع والماضي بعد (ما)، و(كيف) إذا كان استفهاماً، إلا أنَّه قد بين أنَّ سيبويه لم يُرِد بالمثالين اللذين ذكرهما من كلام العرب الاستفهام المحض، فقال: ولم يحملوا الكلام على (ما) و (كيف)، ولذلك قدّر الفعل على وفق المعنى الذي يريدون، ولم يجعل التقدير عاماً في الاستفهام؛ ولذلك شبه سيبويه قولهم: كيف أنت وزيداً بقولهم: كيف تكونُ وقصعةً من ثريد؛ لأنَّ الاستفهام عن أمر لم يقع، وثمة أمر آخر، هو أنَّ المثالين اللذين ذكرهما سيبويه لم يذكر الفعل معهما، وسيبويه هو الذي قدر الفعل بما يناسب المعنى، في حين ذهب المُبرِّد الى أننا نُضمر بعد حروف الاستفهام على ما كان ظاهراً، وجاء بأمثلة جاز فيها وقوع الماضي والمضارع بعد (ما)، و (كيف).[٤٩]

وختاماً نقول إنَّ ما ذهب إليه المُبرِّد هو الجدير بالقبول، فهو يجيز تقدير الزمنين الماضي والمضارع؛ لأنَّ الاستفهام لا يحدد الزمن الذي بعده، وكذلك يمكن تقدير فعل آخر، ولا يكون ذلك منحصراً بالكون كما ذكر سيبويه فاعتناق رأي المُبرِّد يوسع المعنى والزمن على حدٍّ سواء.

المسألة السادسة: تسكين الفعل المُعرب

ذهب السيرافيّ إلى تأييد مذهب سيبويه في جواز تسكين حركة آخر المعرب خلافًا للمُبرِّد، فقال: ((والقولُ عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضّرورة؛ وذلك أنّا رأينا القُرّاء قد قرأوا: **﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾[٥٠]**، وخطّه وكتابه في المُصحف بنون واحدة، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره، ممّا تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام، فلمّا كانت حركةُ الإعرابِ يجوزُ ذهابُها للإدغام طلبًا للتخفيف، صار أيضًا ذهاب الضّمة والكسرة طلبًا للتخفيف، وليس القول من يأبى ذلك، ويحتج في فساده بأنّه تذهب منه حركة الإعراب معنًى؛ لأنّ الإدغام أيضًا يُذهِبُ حركةَ الإعراب، وقد حكى قومٌ من النّحويين أنّ كثيرًا من العرب يُسكّنون لامَ الفعل، إذا اتّصلت بها (الهاء) و(الميم)، أو (الكاف) و(الميم)، كقولهم: (أنا أُكرِمْكُم)، و(أنا أُعَظِّمْكُمْ)، وقد حكى عن بعض القُرّاء[٥١]: ﴿إِنَّ اللهَ يَأمُرْكُمْ﴾[٥٢]، ﴿وَيُعَلّمْكُمْ الكَتَابَ والْحِكْمَةَ﴾[٥٣]، وهذا يدُلّ على جواز ما قُلناهُ ويقويه)).[٥٤]

وقد ساق السيرافيّ رأي المُبرِّد فقال: ((وكان أبو العبّاس محمد بن يزيدٍ والزّجـــاج يُنكرانِ هذا، ويأبيان جوازه، ويُنشدان بعضَ ما أنشدنا على خلاف الرّواية التي ذكرنا؛ فأمّا بيتُ اَمرئ القيس فأنشداه:[٥٥]

(فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ)

و(فالْيَومَ فاشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ)

وأمّا بيت أبي نُخيلة فأنشداه:[٥٦]

(إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِ قَوِّمِ)

وأنشدا موضعَ:

(هَنْكِ من المِئزَرِ):

(وَقدْ بدا ذاكَ مِن المئْزَرِ)[٥٧]

وموضعَ: (فَما تَعرفْكُمُ العربُ): (فَلم تَعرِفْكُمُ)[٥٨])).[٥٩]

وبعد البحث في مؤلّفات المُبرِّد والتّحقق من نصوصها، تبيّن لي أنّ ما نقله السيرافيّ عن المُبرِّد، غير مذكور عند المبرِّد، وقد ذكر أحدُ الباحثين المُعاصرين أنّ المُبرِّد عرضَ شاهدًا واحدًا من بين هذه الشّواهد وهو قول امرئ القيس: (فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ) ... فهذا وهمٌ منه.[٦٠]

أمّا سيبويه فقد أجاز تسكين الحركة الإعرابية في آخر الحرف المُعرب بقول أمرئ القيس:

فالْيَومَ فاشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمـا مِـن اللهِ ولا واغِــلِ

وقد علّل سيبويه تسكين المُعرب بقوله: ((وقد يجوز أن يُسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشّعر، شبّهوا ذلك بكسرةِ (فَخِذٍ) حيث حذفوا فقالو: (فَخذٌ) وبضمّة (عَضُدٍ) حيث حذفوا فقالو: (عَضْدٌ)؛ لأنّ الرّفعة ضمّة والجرّة كسرة ... وقد يُسكّن بعضُهم في الشّعر ويُشمُّ ...)).[٦١]

وخالفه المُبرِّد لروايته الشّاهد الشّعري بالتّسكين في حركة الإعراب، وذكر رواية أخرى للبيت، يكونُ فيها (فأشربُ) بدلًا من (أشربْ) وهذا دليل على أنّ المُبرِّد يمنع حذف علامة الإعراب من الفعل.[٦٢]

وحكى ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) عن البيت، فقال: ((ولولا أنّ النحويين يذكرون هذا البيت، ويحتجّون في تسكين المتحرّك لاجتماع الحركات، وأنّ كثيرًا من الرّواة يروونه هكذا، لظننتُهُ:

فالْيَومَ أُسقى غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ)).[٦٣]

وذهب أبو اسحاق الزّجاج إلى تأييد المُبرِّد بقوله: ((فالكلام الصّحيح أن تقول (يا صاحبُ) أقبِل ... ولا وجهَ للإسكان، وكذلك (فاليومَ أشربُ)) ...)).[٦٤]

وردّ ابن جنّي على المُبرِّد مرجّحًا ما رواه سيبويه، بقوله: ((وأمّا اعتراض أبي العبّاس هنا على الكِتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنّه حكاه كما سمعه، ولا يُمكن في الوزن أيضًا غيره، وقول أبي العبّاس: إنّما الرواية: فاليوم فاشربْ، فكأنّه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمع ما حكيتهُ عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه))[٦٥]، وقال أيضًا: ((واعتراض أبي العبّاس في هذا الموضع

إنّما هو ردٌّ للرواية، وتحكّم على السّماع بالشهوة، مُجرّدةٌ من النّصفَة، ونفسهُ ظلمَ لا مَنْ جعلَ خصمه، وهذا واضحٌ))[٦٦]، وقال ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ): ((ومن أقبح الحذف حذفُ حركة الإعراب للضّرورة، وأنشدوا لامرئ القيس:

فالْيَومَ أشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ إنّما مِن اللهِ ولا واغِلِ

وزعمَ قومٌ أنّ الرواية الصحيحة في قول امرئ القيس (اليومَ أسقى) وبذلك كان المُبرِّد يقول، وقال آخرون: (بل خاطبَ نفسه كما يُخاطبُ)[٦٧])).[٦٨]

ومن المحدثين مَن حاول أن يُعطي رأيًا سديدًا لهذه المسألة في تسكين آخر المُعرب، فقال الأستاذ ابراهيم مصطفى (ت١٩٦٢م): ((وربّما أتوا بالسّكون في غير الأمر دلالةً على التأكيد وتقوية الكلام))[٦٩]، واستدلّ على ذلك بقول امرئ القيس، وقراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) من القرّاء السبعة ومن أئمة النُحاة، قرأ: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُم أنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً**﴾**[٧٠]**، بإسكان الرّاء تشديدًا للأمر، لما كان استنكار المأمورين له ظاهرًا، ونفورهم منه قريبًا.[٧١]

والذي يبدو لي أنّ الرّاجح هو ما ذهب إليه السيرافيّ في تأييده لرواية سيبويه بيتَ امرئ القيس، بدليل أنّ الحذف ورد على مستويين: مستوى القراءات القرآنية، ومستوى النّظم[٧٢]، وكذلك عدم ضياع معنى البيت عند حذف حركة آخر المعرب، كقول لبيدٍ:[٧٣]

تَـرّاكُ أمْكِنَـةَ إذا لَم أرضَهـا أو يرتبطْ بعض النّفوسِ حمامُها

وقول الرّاغب النّميري:[٧٤]

تَأبَى قُضَاعَةُ أنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَبًا وَابْنَـا نِزارٍ وأَنْتُمُ بيضَـةُ البَلَدِ

المسألة السابعة: مجيء الفعل بعد (أمّا):

نهج السيرافي نهج سيبويه في جواز حذف الفعل بعد (أمّا) في قولك: أمّا أنت منطلقًا، وجعل لزوم (ما) عوضًا من حذف الفعل، خلافًا للمُبرّد، وقد علل ذلك بقوله: ((وحَسُنَ حذفُ الفعل لإحاطة العلم بأنّ (أن) هذه الخفيفة لا يقعُ بعدها الاسم مُبتدأً، فكان ذلك بمنزلة فعلٍ محذوفٍ لحضور الدلالة عليه)).[٧٥]

وذكر السيرافي قول المُبرِّد: ((وكان المُبرِّد يُجيز ذكر الفعل بعدها ويجعلها زائدةً كزيادتها في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم﴾[٧٦])).[٧٧]

وعند عودتي إلى مصادر المُبرِّد والتحقق منها، تبيّن لي أنّ ما عزاهُ السيرافي إلى المُبرِّد غير منصوص عليه في كتبه المطبوعة فقد تتبّعتها فلم ألتمس شيئًا من ذلك.

وعلى أيّة حالٍ فالمُبرِّد يُجيز ذكر الفعل بعد (أمّا)، ويشبّه زيادة (ما) بعد (أنْ) كزيادتها في الجار والمجرور.

واعترض السيرافي على المُبرّد في تشبيه زيادة (ما) بعد (أنْ) في زيادتها بين الجار والمجرور لعدم ظهور دليل على ما قاله؛ لأنّها زائدة في هذا الموضع[٧٨]، أي في قوله تعالى: **﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم﴾**.

أمّا سيبويه فذهب إلى أنّ (أمّا) في قولهم: أمّا أنت مُنطلقًا انطلقتُ معك، وأمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه، هي (أن) ضُمّت إليها (ما) الزائدة للتوكيد، وهي لازمة لتكون عوضًا من ذهاب الفعل، واستشهد على ذلك بقول عبّاس بن مرداس:[٧٩]

أبَا خُراشَةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكُلْهُم الضّبُعُ

فقال: ((و(أمّا) لا يذكَرُ بعدها الفعل المضمرُ؛ لأنّه من المُضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطًا بمنزلةِ تركهم ذلك في النداء وفي مَنْ أنتَ زيدًا. فإن أظهرتَ الفعل قلت: أمّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ، إنّما تريد: إنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثمّ اظهاره؛ لأنّ (أمّا) كثُرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمَثَل المُستعمل))[٨٠]، فكلام سيبويه واضحٌ فهو يُجيزُ ذكر الفعل بعد (إنْ) المكسورة، ولا يُجيز إظهاره بعد المفتوحة.

وقد ردّ عليه المُبرّد بأنه يجوز اظهار الفعل بعد المفتوحة، تقول: أنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ، ويجوز اظهار (ما) الزائدة واظهار الفعل بعدها، تقول: أمّا كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، والتقدير: لأن كنتَ منطلقًا[٨١]، وهو مثل قوله تعالى: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[٨٢]**، وقوله تعالى: **﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم﴾**.

وردّ ابن ولّادٍ على المبرِّد في إجازته اظهار الفعل بعد (أنْ)وحذف (ما) الزّائدة؛ لأنّ هذا لم يُرِدهُ سيبويه، وردّ عليه إجازته اظهار الفعل بعد (أمّا) المفتوحة قياسًا؛ لأنّ العرب لم تتكلم به، وإنّما سبيلنا أن نتّبع العرب فيما تقول؛ لأنّ العرب ربّما لا تتكلّم بشيء يُجيزهُ القياس، ثمّ ألزمهُ أن يُظهر الفعل بعد (إمّا) المكسورة في قول العرب: إمّا لا، وهو جائز في القياس كما ذكر سيبويه، إلّا أنّ العرب لم تتكلّم به إلّا هكذا فصار كالمثل. وألزم ابن ولّاد المُبرِّدَ أنْ يأتي

بشاهدٍ واحدٍ من كلامِ العرب وأشعارها يحتجّ به على جواز ظهور الفعل بعد (أمّا) المفتوحة؛ لأنّ الاعتماد على القياس أمرٌ غيرُ جائز، وإنْ كان سائغًا مقبولًا؛ لأنّ السّماع يخالفه، ومثل ذلك أن القياس لا يمنع إظهار الفعل في النداء، وفي قولِنا: مرحبًا، وأهلًا وغيرها، إلّا أنّ العرب لم تتكلّم به.[٨٣]

وأنكر أبو عليّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) ما أجازه المُبرِّد في وقوع الفعل بعد (أنْ)، ووصف ما قاله بالمُغالطة، فقال: ((أنّه قد يجوز في القياس أشياءُ كثيرة لا يجيء به استعمال، فإذا لم يُستعمل له تُركَ، وإنْ أجازه القياس، فلا يُستعمل في الكلام: وَذَرَ، ولا وَدَعَ، ولا ما أشبه ذلك؛ لامتناعه في الاستعمال، وإنْ أجازه القياس، وذلك إظهار الفعل في هذا الموضع لا يجوز لشذوذه عن الاستعمال، وإنْ أجازه القياس)).[٨٤]

وأنكر ابن جنّي ما أجازه المُبرِّد، فقال: ((فإن قلت: بِمَ ارتفعَ وانتصَبَ (أنتَ منطلقًا)؟ قِيل: بـ (ما)؛ لأنّها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله في الرّفع والنّصب، وهذه طريقة أبي عليّ وجُلّة أصحابنا من قبله)).[٨٥]

أمّا المحدثون فقد ذهب د. عباس حسن إلى تأييد مذهب سيبويه خلافًا للمُبرِّد في جواز حذف الفعل بعد (أمّا) في قولك: أمّا أنت غنيًا فتصدّقْ، فقال: ((... (أمّا أنت غنيًا فتصدّقْ)؛ فأصل هذه الجملة فيما يتحيّلون لتوضيحها[٨٦]: تصدّق؛ لأنْ كنتَ غنيًا. ثمّ حُذفت اللام الجارّة، تخفيفًا؛ لأنّ هذا جائز وقياسي قبل (أنْ)؛ فصارت الجملة: تصدّقْ إنْ كنتَ غنيًا. ثمّ تقدّمت (أنْ) وما دخلت عليه (أي: تقدّمت العلّة على المعلول) فصارت الجملة: إنْ كنتَ غنيًا تصدّق). ثمّ حُذِفت (كان) وأتينا بكلمة (ما) عوضًا عنها، وأدغمناها في (أنْ)؛ فصارت: (أمّا). والحذفُ هنا واجبٌ؛ لوجود العِوَض عن (كان)))[٨٧]، وقال د. محمد الحلواني: ((قد تُحذَف (كان) من الكلام لفظًا، ويبقى عملُها في الاسم والخبر، كقولهم: أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك، وهذه الجملة في الحقيقة محمولة على كلام سُمِعَ من فُصحاء العرب، وتحدّثَ عنه أبو عمرو ويونس والخليل بن أحمد وسيبويه، وليس شيئًا استحدثه النّحاة كما يزعمُ بعضٌ من الدارسين)).[٨٨]

والحقّ أن ما ذهب إليه ابن ولّادٍ في تأييده مذهبَ سيبويه هو الصحيح؛ لانّ السماع يعضده، وما ورد عن العرب هو الذي يؤيّد مذهبه، وأمّا تشبيه المُبرِّد في زيادة (ما) كزيادتها بين الجار والمجرور فهو تشبيه غير دقيقٍ؛ لأنّ (ما) الزائدة بين

الجار والمجرور زيادتها زيادة قياسية أكثر من أنْ يُمثّل لها، كقوله تعالى: **﴿عَمّا قَلِيْلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِيْنَ﴾[٨٩]، وقوله تعالى: ﴿مِمّا خَطِيْئَاتِهِم أُغْرِقُوا﴾.[٩٠]**

المسألة الثامنة: حتّى الجارّة للضمير:

ذهب السيرافي الى ترجيح قول سيبويه في منع جر(حتى) للضمير خلافاً للمبرد، فقال: ((والصحيح ما قاله سيبويه؛ لموافقته كلام العرب)).[٩١]

وأورد السيرافي قول المبرد: ((وكان أبو العباس المبرد يُجيزُ إضافةَ ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب ولا يَمتنعُ منها، ويقول: (إذا كان ما بعد حتى رفعاً: حتى هو، وإذا كان نصباً: حتى إياه، وإذا كان جراً: حتاه، وحتاك، وفي مذ إذا كان ما بعدها رفعاً: مذ هو، وإذا كان جراً: مُذه)).[٩٢]

وبعد البحث في آثار المبرد التي بين أيدينا، لم أجد فيهما ما عزاه إليه السيرافي.

أمَّا سيبويه فمذهبه أنَّ (حتى) لا تجر الضمير، وصرّح بذلك في بابين من أبواب كتابه، فقال في (هذا باب ما لا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر). : ((... واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: (رأيتهم حتى ذاك)، وبقولهم: (دَعْهُ حتى يوم كذا وكذا)، وبقولهم: (دَعْهُ حتى ذاك) ...))[٩٣]، وقال في (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم).: ((تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتّاه))[٩٤]، وسار قسم من النحاة على منهج سيبويه ومن هؤلاء النحاة عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)[٩٥]، وأبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)[٩٦]، وأبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)[٩٧]، وأبو علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ)[٩٨]، وابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)[٩٩]، والفاكهي (ت٩٧٢هـ).[١٠٠]

وحاصل القول إنّ المبرد لم يقبل قولَ سيبويه بل ردّه، وأجاز جرَّ (حتى) للضمير، وهذا ما أكدّه أبو حيان الأندلسي بقوله: ((ولا يكون المجرور بـ (حتى) ضميراً هذا مذهب سيبويه، وأجاز الكوفيون، والمبرد جرها للضمير فتجره متكلماً، ومخاطباً، وغائباً، قياساً على قوله:[١٠١]

فـلا والله لا يُلقـى أنـاسٌ فتىً حتّاك يا ابنَ أبي زياد))[١٠٢]

وذهب أكثر الدارسين المحدثين الى منع جر (حتّى) للضمير.[١٠٣]

والذي يبدو لي راجحاً ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّ الجر بـ (حتى) للضمير شاذ، وإنْ ورد السماع به.[١٠٤]

المسألة التاسعة: مجيء (غير أنّي) بمعنى (ولكنّي)

ذهب السيرافيّ إلى تأييد قول سيبويه في نصب (غير) على الاستثناء المُنقطع في قول الفرزدق:[١٠٥]

وَمَا سَجَنُونِي غَيْرَ أنّي ابنُ غالِبٍ وأنّي من الأثْرَيْنَ غيرَ الزّعانفِ

وقد علّل ذلك بقوله: ((يجوز تأول سيبويه على أنّه كان مسجُونًا محبوسًا؛ وذلك على أنّهُ لم يَعُدَّ سَجْنَهُ سَجْنًا؛ لأنّه لَم يُبْطِل عِزّهُ، ولم يُلْحِقْهُ ذُلًا، كما يقول القائل: تكلّمتَ ولك تتكلّمَ؛ أي: تكلّمت بما لم يقع موقعًا يؤثّر فيه الكلام؛ فكأنّه قال: (ما أذلّوني بالسّجن، ولكنّي عزيز بنسبي ومحلّي)).[١٠٦]

وقد ساق السيرافيّ قول المُبرِّد: ((وكان أبو العبّاس محمد بن يزيدٍ يردّ على سيبويه قوله في هذا البيت، وينكر تأويله (لكن)؛ لأنّهُ يُوجِب أنّ الفرزدق ما سُجِنَ، ...، وذهب أبو العباس ومن ذهب مذهبه أنّ معنى البيت: (وما سجنوني إلّا لأنّي ابن غالبٍ)، أي: سجنوني حسدًا لي على نسبي وشرفي)).[١٠٧]

وعند مراجعتي كتبَ المُبرِّد التي وصلت إلينا لم أجد فيها ما نقله السيـرافي عنه.

أمّا سيبويه فقد نصب (غيرًا) في بيت الفرزدق السابق ذكره على الاستثناء المنقطع؛ لأنّ ما بعدها ليس من جنس ما قبلها، وهو على معنى: ما سجنوني ولكنّي ابن غالبٍ، ومثل ذلك في الشعر كثير.[١٠٨]

وقد ردَّ المبرد ما أجازه سيبويه في بيت الفرزدق، وأنكر تأويلَه على معنى (لكن)، وزعم أنَّ (غيراً) منصوبة على المفعول له، أي: أنَّ الاستثناءَ مفرغ، والمعنى عنده وما سجنوني إلّا لكرمي ، فحمل الكلام لام العلة، أي: ما سجنوني إلا لهذه العلة.[١٠٩]

وقال ابنُ ولاد في ردّهِ على المبرد توافقاً مع مذهب سيبويه: ((فهو أيضاً يمتنع من أجل أنَّ (غير) إذا أُضيف الى (أنَّ) بطل عمل لام العلة ومعناها، ألا ترى أنَّكَ تقول: ما جَئْتَ إلا لأنَّكَ تكرمني، وإنْ شئْتَ حذفت اللّام مع (إلّا) وأنت تريدها فقلت: إلّا أنكَ تكرمني، وإذا أُضيفت (غير) الى (أنَّ) زال ذلك المعنى، ولا يجوز إضافتها مع اللّام، لأنَّكَ تضيف الى العامل والمعمول فيه، فتكون كإضافتك الى جملة، وهذا لا يجوز ... إلّا أنّ القصيدة التي

فيها (البيت) المتنازع فيه إنَّما خاطب بهما (خالد عبد الله القسري) وقد كان سَجَنه؛ فيكون تأويل قوله: وما سَجَنوني على هذا، وما أخملوا ذكري، ولا صغّروا بحسبي وفصائلي بسجنهم إيّاي، ولكنّي ابنُ غالبِ المعروف على كلّ حال)).[١١٠]

وقد نقل الأعلمُ الشنتمري ما ردّ به المبرد على سيبويه، وهو في رأيه غيرُ مصيب، إذ قال: ((وهذا الردُّ غير صحيح؛ لأنَّكَ لو قلت: ما ضَربتُك غيرَ أنَّكَ شتمتني لم يجز إذا أردت معنى ما ضربتُك إلّا لأنَّكَ شتمتني حتى تقول: ما ضربتُك لغير شتمك إياي، والصحيح ما ذهب إليه من معنى (لكن) على ما تقدّم في الباب، ويجعل سجنَهُ غير معدود عنده سجناً؛ لأنَّه لم يَغُصُ منه، ولا حط من شرفه، ولا أذلَّ عِزّهُ)).[١١١]

ويتضح ممّا تقدّم أنَّ ما ذهب إليه سيبويه في نصب (غيراً) على الاستثناء المنقطع هو الأولى؛ لانَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، والتقدير: ما أنا بالذي يناله ذلٌّ وسجنٍ، ولكنَّي ابنُ غالب.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة القصيرة مع السيرافي ونسبته بعض الآراء النحوية إلى المبرّد مع هذا البحث الذي استوجب الوقوف عليها تمحيصًا ومعالجةً، خلص إلى الآتي:

١. يُعد كتاب السيرافي (موضوع البحث) مصدرًا من المصادر الأولى في التعرف على آراء المبرّد النحوية؛ لأنّه جمع لنا بعض آرائه التي لم ترد في مصادره المتوافرة بين أيدينا.

٢. إنّ موقف السيرافيّ من المُبرّد كان يتّسم ـ غالبًا ـ بالرفض، فقد كان ميّالًا لآراء سيبويه، إلّا أنّه في بعض الأحيان يؤّيد المبرّد.

٣. اختلف أسلوب السيرافيّ في نقله عن أبي العبّاس المُبرّد، فتارةً يصرّح باسمه، وتارة يصرّح بكنيته؛ لأنّ المُبرّد من علماء العربية الذين قد جلّ تراثهم، وما وصل إلينا متفرقًا من آراءه في كتب النحاة بحاجة إلى جمع للوصول إلى هذا التراث العظيم.

Abstract

Al-Sirafis' Citation of Al-Mubbarrads' Grammatical Opinions in Al-Kitab of Sibawayh

Key word: Al-Sirafis

Prof. Othman Rahman Hameed Al-A'araki (Ph.D)
Diyala University/College of Education for Human Sciences/ Arabic Department

Omar A. Abdullah
Diyala General Directorate of Education

This study "Al-Sirafis' Citation of Al-Mubbarrads' Grammatical Opinions in Al-Kitab of Sibawayh" tends to shed light on the illusions that the grammarians commit in attributing the views to their speakers .Accordingly , the researcher attempts to get the grammatical verification through investigating , and documenting, particularly Al-Sirafi's views of Al-Mubarrad .Then , many contemporary and past grammarians' views have been compared with Al-Mubarrad' to investigate what have been attributed to Al-Sirafi. Finally, The searcher has asked the Almighty Allah to bless his attempts in following the ancestors

.

الهوامش

١. ديوانه: ٢٢٧، ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي:٢٥٦/١، وشرح أبيات سيبويه للنحّاس:٧٨.

٢. شرح السيرافيّ: ٦٠/٤.

٣. ينظر الكتاب: ١٦٢/١، وشرح السيرافيّ: ٦٠/٤-٦١.

٤. ديوانه: ٤٣٩، البيت ورد برواية: فلم تهبط على سفوان حتّى طَرَحنَ سخالَهنّ وإضنَ آلآ

٥. ينظر شرح السيرافيّ: ٦٠/٤.

٦. ينظر شرح الرّماني: ٤٠٢/١.

٧. ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٨٢/١.

٨. الكتاب: ١٦٢/١ (حاشية المحقق).

٩. تذكرة النّحاة: ٢٥٠.

١٠. ينظر شرح الرّماني: ٤٠٢/١.

١١. البيت نُسِبَ إلى الأخطل وليس في ديوانه، ينظر سر صناعة الإعراب: ٥٠٨، والنّكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٧٣/١.
١٢. شرح السيرافيّ: ٥١/٨.
١٣. البيت للأحوص الكِلابي، ينظر معجم الشواهد: ١٠٤، وهمع الهوامع: ١٨١/١.
١٤. الكتاب: ٢٣٧/٢ – ٢٣٨.
١٥. ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٧٣/١.
١٦. ينظر الكتاب: ٢/ ٢٣٨ (حاشية المحقق).
١٧. الانتصار لسيبويه على المبرّد: ١٥٤، مسألة (٦٤).
١٨. المصدر نفسه: ١٥٤.
١٩. الانتصار لسيبويه على المبرّد: ١٥٥.
٢٠. شرح أبيات سيبويه: ٤٢٧/١.
٢١. شرح السيرافي: ١٧٩/١.
٢٢. المصدر نفسه: ١٧٩/١، وينظر الحجّة في القراءات السبعة: ١٨٤.
٢٣. ينظر الاصول في النحو: ٢/ ١٣٧.
٢٤. ينظر شرح المفصل: ٢/ ٢٧٧.
٢٥. ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٨٨.
٢٦. ينظر الكتاب: ٢/ ٤٠٠، ٣/ ٢٩٩.
٢٧. ديوان أمرئ القيس: ٦٨، ينظر معاني القران: ١/ ٤٦٨، والصاحبي: ٢١١.
٢٨. صحيح مسلم: ٣٠/ ٣٠٨، ٣١/ ٣٠٩، وينظر صحيح البخاري: ٨/ ١٢٤.
٢٩. معاني القرآن: ١/ ٤٦٨– ٤٦٩، وينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢٧٩.
٣٠. ينظر شرح السيرافي: ١/ ١٧٩– ١٨٠.
٣١. شرح السيرافي: ١/ ١٨٠.
٣٢. معاني القرآن واعرابه: ١/ ٥٣، وينظر اللباب في علل البناء والاعراب: ٨٨٢.
٣٣. سر صناعة الاعراب: ١/ ٣٥٠– ٣٥١.
٣٤. شرح السيرافيّ: ٦٥/٩، وينظر التخمير: ١٥٤/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٣١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣٧٥/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١١٣/١، وأبو العبّاس المبرّد وأثره في علوم العربية: ١٩٦.
٣٥. هود: ٢٨.
٣٦. الكتاب: ٣٦٤/٢.
٣٧. ينظر شرح السيرافيّ: ٦٥/٩.

٣٨. الأصول في النّحو: ٢/١٢٠.
٣٩. شرح المفصّل: ٣/٥١.
٤٠. النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٥٧.
٤١. شواهد التوضيح والتصحيح: ٣١.
٤٢. شرح التسهيل: ١/١٤٨.
٤٣. ينظر ارتشاف الضّرب: ٢/٩٣٥.
٤٤. ينظر همع الهوامع: ١/٢١٢.
٤٥. شرح السيرافي: ٥/ ٧٥.
٤٦. المصدر نفسه: ٥/ ٧٥.
٤٧. الكتاب: ١/ ٣٠٣.
٤٨. الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٠- ١٠١، مسألة (٣٠).
٤٩. ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٠١، مسألة (٣٠)، والمؤاخذات النحوية: ١١٨.
٥٠. يوسف: ١١.
٥١. في تفسير القرطبي:١/٣٠٦، : ((حُكى عن أبي عمرو أنّهُ قرأ: (يأْمُرْكُم) بالسكون وحذف الضّمة من الرّاء لثقلها. قال أبو العبّاس المُبرِّد: لا يجوز هذا لأنّ الرّاء حرف الإعراب. وإنّما الصّحيح عن أبي عمرو أنّه كان يختلس الحركة)).
٥٢. البقرة: ٦٧.
٥٣. البقرة: ١٥١.
٥٤. شرح السيرافي: ٢/١٧٢-١٧٣.
٥٥. ديوانه: ١٤١، عجزُهُ: إنّما مِن اللهِ ولا واغِلِ، ينظر الصاحبي: ٢٩، وشرح شذور الذهب: ٢٤٠.
٥٦. البيت لأبي نُخيلة، ينظر التنبيهات على أغاليط الرواة: ١١٧، ومعاني القرآن واعرابه للزّجاج: ٤/٢٧٥.
٥٧. التنبيه على حدوث التصحيف:٧٧، : ((كان سيبويه يحكي عن الخليل أنّه كان يُجيز اسكان حرف الإعراب في الاسم المرفوع وفي المجرور في الشّعر، فعارضه الأصمعي، وقال: ما جاء ذلك عن ثَبتٍ تعرفهُ، فأنشدهُ سيبويه للأقيشر:
٥٨. رُحتِ وفي رِجلَيكِ ما فيهما وقد بدَا هَنْكِ مـن المئزَرِ.
٥٩. يُريدُ به قول جريرٍ، ديوانه: ١/٤٤١، وفيه:
٦٠. سِيْرُوا بَني العَمِّ فالأهوازُ مَنزلكم ونهرُ تيري فلم تَعْرِفْكُم العربُ
٦١. شرح السيرافيّ: ٢/١٧٠-١٧١.

٦٢. **ينظر نحو المبرِّد في كتب النحاة دراسة وتحقيق وتقويم: ٣٩.**
٦٣. **الكتاب: ٤/٢٠٣-٢٠٤.**
٦٤. **ينظر ضرائر الشّعر: ٩٥.**
٦٥. **الشعر والشّعراء: ٤٧.**
٦٦. **معاني القرآن وإعرابه: ١/١٣٦.**
٦٧. **المحتسب: ١/٢٧٦.**
٦٨. **الخصائص: ٢/٧٥.**
٦٩. **يريد أنّ قوله (اشربْ) فعل أمر مبنيٌ على السّكون، وليس فعلًا مضارعًا فوردَ على هذا أنّ الهمزة في (اشرب) همزة قطع، ونحن نعلم أنّ همزة أمر الثلاثي همزة وصل، فقيل: إنّ الرواية (فاليوم فاشربْ)، العمدة: ٢/ ٢٧٤ (حاشية المحقق).**
٧٠. العمدة: ٢/٢٧٤.
٧١. إحياء النحو: ٨٦.
٧٢. البقرة: ٦٦.
٧٣. ينظر إحياء النحو: ٨٦-٨٧.
٧٤. ينظر همع الهوامع: ١/١٨٧، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٦٨-٣٦٩.
٧٥. ديوانه: ١١٣، وفيه (يعتلق) بدلًا من (يرتبط)، ينظر الخصائص: ١/٧٤.
٧٦. ديوانه: ٧٩، ينظر الخصائص: ٢/٣٤١.
٧٧. شرح السيرافي: ٥/٦٥.
٧٨. النساء: ١٥٥، والمائدة: ١١٣.
٧٩. شرح السيرافي: ٥/٦٥.
٨٠. ينظر شرح السيرافي: ٥/٦٥.
٨١. ديوان العبّاس بن مرداس: ١٠٦، ينظر الاشتقاق: ٣١٣، وثمار القلوب: ٣٢٠، والملك التميمي: ١٢٦، والحيوان: ٦/٤٤٦، وديوان الأدب الفارابي: ١/٢٤٥، والمُنصف: ٣/١١٦، والمحكم: ١/٤١٧، والاغفال: ٢٧٦.
٨٢. الكتاب: ١/٢٩٣-٢٩٤.
٨٣. ينظر الانتصار لسيبويه على المبرِّد: ٩٨ مسألة (٢٩)، والمؤاخذات النحوية : ١١٧.
٨٤. آل عمران: ١٥٩.
٨٥. ينظر الانتصار لسيبويه على المبرّد:٩٨-٩٩ مسألة (٢٩)، والمؤاخذات النحوية: ١٧٢.
٨٦. المسائل المُشكلة: ٣٠٥-٣٠٦.
٨٧. الخصائص: ٢/٣٨١.

٨٨. (إنّما كان ذلك . وهو حسن . من تحييل النُحاة بقصد الإيضاح والتقريب؛ لأنّ العرب إنّما نطقوا سليقةً وطبعًا، بغير اعتماد على تحويلٍ وتأويل، أو مراعاة لقواعد المنطق وغيره. ممّا لم يعرفوه في عصورهم السابقة على وضع القواعد النحوية.

٨٩. النحو الوافي: ١/٥٨٢-٥٨٣.

٩٠. المغني الجديد في علم النحو: ٩٠.

٩١. المؤمنون: ٤٠.

٩٢. نوح:٢٥.

٩٣. شرح السيرافي: ٩/ ١٠١.

٩٤. المصدر نفسه: ٩/ ١٠١.

٩٥. الكتاب: ٢/ ٣٨٣.

٩٦. المصدر نفسه: ٤/ ٢١٦- ٢٣١.

٩٧. ينظر الفوائد والقواعد: ٣٤٦.

٩٨. ينظر شرح عيون الاعراب: ٢٢٤.

٩٩. ينظر اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ٣٨٤.

١٠٠. ينظر التوطئة: ٢٤٩.

١٠١. ينظر اسرار النحو: ٢٧٣- ٢٧٤.

١٠٢. ينظر الفواكه الجنية: ٣٣٧.

١٠٣. البيت لم أهتدِ الى قائله، ينظر المقرب: ١/ ١٩٤، وشرح ابن عقيل: ١١/٢.

١٠٤. ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥٥- ١٧٥٦، وينظر الجنى الداني: ٥٤٣- ٥٤٤.

١٠٥. ينظر المعجم الوافي: ١٤١، ونحو اللغة العربية: ٧٦٢، والموجز في قواعد اللغة العربية: ٢٩٠، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ٣/ ١٣٤.

١٠٦. ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٨٥، والجنى الداني: ٥٤٤.

١٠٧. ديوانه: ٩٢، ينظر الكتاب: ٣٢٧/٢، وشرح السيرافي: ٢٠٦/٨.

١٠٨. شرح السيرافي: ٢٠٦/٨.

١٠٩. المصدر نفسه: ٢٠٥/٨-٢٠٦.

١١٠. ينظر الكتاب: ٣٢٧/٢.

١١١. ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٦٣، مسألة (٦٨)، وتحصيل عين الذهب: ٣٦٣.

١١٢. ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ١٦٣.

١١٣. تحصيل عين الذهب: ٣٦٣.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبو العبّاس المُبرِد وأثره في علوم العربية، محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
- إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢م)، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التّواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- أسرار النّحو، شمس الدّين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، الأردن، (د.ت).
- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- الأصول في النّحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- الاغفال، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق د. عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، اصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد التميميّ النحوي (ت ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت ٢٧٦هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، حققه وعلّق

عليه د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ = ١٩٨٦م.

- تذكرة النحاة، أبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- التنبيهات على أغاليط الرواة، علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- توضيح المسالك والمقاصد بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق الاستاذ د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- التوطئة، أبو علي الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، القاهرة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنصوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب، العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصّبان (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).
- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

- ديوان الأدب، أبو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة د. ابراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م.
- ديوان شعر ذي الرّمة، وهو غيلان بن عقبة العدوي، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيسن مكارتني، طبع على نفقة كلية كامبرج، ١٣٣٧هـ = ١٩١٩م.
- ديوان العباس بن مرداس السلّمي، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
- ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، منشورات دار الكتب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣م.
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، حقّقه وقدّم له د. احسان عباس، طبع في مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م)، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤م.

- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمّد النّحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافيّ (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجبل، بيروت، ط ، ١٤١٦هـ = ١٩٨٦م.
- شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١٢، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد باسل عيون السّود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، طبع بمطابع العبور الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، حققه وقدّم له د. حنّا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ)، حققه وقدّم له وعلّق عليه د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، و د. محمد هاشم عبد الدايم، و د. فهمي أبو الفضل، و د. محمد عوني عبد الرؤوف، ود. أحمد عفيفي، ود. مصطفى موسى، ود. شعبان صلاح، ود. عبد الرحمن محمد عصر، ود. صلاح روّاي، و د. مها مظلوم، ود. عبد الرحيم الكردي، دار الكتب والوثائق القومية، ط٢، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة محمد ابراهيم يوسف شيبة، اشراف أ.د. أحمد مكي الأنصاري، ١٤١٥هـ.
- شرح المفصّل، للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق وضبط وإخراج أحمد السّيد سيّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر،(د.ت).
- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (ت٢٧٦هـ) جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر مكتبة دار العروبة، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.
- الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق الشيخ أحمد صقر، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.
- صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط٣، بيروت، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ت).
- ضرائر الشّعر، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٥٦هـ)، حققه وفصّله وعلّق حواشيه، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجبل للنشر، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق عماد علوان حسين، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠ هـ=٢٠٠٩م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي الجندي ناصف، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
- المحكم والمُحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الإنطاكي، دار الشروق العربي، بيروت، (د.ت).
- المسائل المُشكلة، المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).

- المسلسل التميمي في غريب لغة العرب، الفقيه الكاتب الشيخ أبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي (ت ٥٣٨هـ)، قدّم له وحققه وعلّق عليه الاستاذ محمد عبد الجواد، وراجعه الأستاذ ابراهيم الدسوقي البسطي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق بن ابراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- معجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، اعداد د.، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، صنعه د. علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، الأردن، ط٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- المغني الجديد في علم النحو، د. محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- المقرب، علي مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- المنصف في شرح التصريف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحويّ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحويّ البصريّ، تحقيق ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، الاسكندرية، ط١، ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
- نحو اللغة العربية، د. محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بـ (الأعلم الشنتمري) (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ظاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي (ت١٩٩٩م)، دار إحياء التراث العربي المكتبة الإسلامية، بيروت، (د.ت).